مراقبون توقعوا أن رحلتها ليست سهلة

جنوب السودان في طريقه اليوم لإعلان دولته الجديدة بحماس كبير

جنوبيون يؤدون رقصة فلكلورية عشية الاستفتاء... أ.ف.ب

□ السودان / متابعة اخبارية

مع ساعات الصباح الأولى من هذا اليوم الاحد التاسع من كانون الثاني ٢٠١١ سيكون العالم على موعد مع بداية ولادة دولة جديدة في قلب افريقيا، حيث تشير كل الدلائل ان السودانيين الجنوبيين بملايينهم الاربعة المشمولين بالاقتراع ماضون الى النهاية في توجههم للتصويت للانفصال عن السودان في استفتاء تقرير المصير الذي سينطلق اليوم ويستغرق اكثر من خمسة ايام .

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو هل ان الجنوب مستعد لكي يصبح دولة ام ان الموروث المعقد من التداخلات الاثنية والثقافية والاجتماعية وانعكاساتها على الواقع الجيوبوليتكي للكيان الجديد سيفرض نفسه بقوة على مآلات الدولة الجديدة وخياراتها.

وعلى الرغم من وجود ترسيم للحدود الدولية تنحدر من الحقبتين الاستعمارية والاستقلال، الا ان موروث غياب شكل وتنظيمات صارمة للدولة في المنطقة والتداخلات العرقية والاجتماعية للمجاميع البشرية التي تسكن المنطقة والمتجاوزة للحدود الوطنية ستمثل التحدي الاكبر للجنوب في سعيه لدولته ، ولا يقتصر الامر على التداخلات الحدودية مع البلد الام السودان بل يمتد الى دول الجوار الاخرى، حيث يمتلك الجنوب حدودا واسعة مع عدد من الدول الاخرى تمتد من جمهورية افريقيا الوسطى غربا مرورا بجمهورية الكونجو الديمقراطية واوغندا وكينيا جنوبا وانتهاء باثيوبيا شرقا.

توترات ساخنة

وتمثل الحدود الشمالية الحدود الاطول اذ تمتد على مسافة حوالي ٢٠١٠ كيلومترات مربعة، وقد حددت اوليا اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ خط هذه الحدود اوليا بالاعتماد على حدود عام ١٩٥٦، بيد انها لم تستطع ان تحسم كل التداخلات التي فرضها موروث الحراك الاجتماعي والعرقي داخل البلد الواحد طوال الفترة الماضية ، و لايخفى ان هذه الاتفاقية التي انهت حربا اهلية ضارية بين شمال السودان وجنوبه لم تستطع أن تنهي كل الخلافات القائمة في مجال ترسيم الحدود بين الجانبين، بل وخلقت نقاط توتر ساخنة هددت التعايش الاجتماعي القائم في مناطق التماس والذي نجحت الجماعات العرقية والقبائل في المنطقة في خلقه على مدى تاريخ طويل من العيش المشترك.

وقد أثارت التقسيمات السياسية الجديدة مشكلات ملكية الارض واستخدامها وحقوق الرعي وتوزيع الجماعات العرقية على خط الحدود، ويعد الصراع الحاصل على منطقة ابيي الغنية بالنفط المثال الابرز في ذلك، وان تمت صياغته في ضوء التوزيعات العرقية بين قبائل المسيرية التابعة للشمال والدينكا نقوك الجنوبية ، كما يمثل الخلاف على الحدود بين قبائل الدينكا ملوال في شمال بحر الغزال والرزيقات في جنوب دارفور مثالا اخر، يعززه ايضا مطالبة الجنوب باستعادة منطقة "كفيا كنجي وحفرة النحاس" من ولاية جنوب دارفور.

موروثات عرقية وسياسية

وإذا كانت تلك الامثلة تتعلق بنزاعات حدودية واضحة في تفسير حدود جنوب السودان التي تم اعتماد ترسيم الحدود إبان استقلال السودان في كانون الثاني عام ١٩٥٦ اساسا لها، فان قضايا جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان الحالية وجبال الانقسنا جنوب ولاية النيل الأزرق وهما ولايتان شماليتان على وفق التقسيم الجديد، تطرح نقاط توتر اخرى وان بدت خارج التداخل الحدودي المباشر على وفق حدود ٥٦ الا انها حملت موروث تدخلات عرقية وسياسية منذ مرحلة الحرب الاهلية.

وقد شهدت المرحلة الماضية حرص شريكي اتفاقية السلام الشامل وحكومة الوحدة الوطنية، الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني الحاكم في الخرطوم، على القفز على تلك المشكلات إبان تطبيق استحقاقات اتفاقية السلام وتأجيل لحظات التوتر الناجمة عنها التي قد تهدد مجمل الاتفاق.

ويرى الباحث دوجلاس اج جونسن الذي كتب عن مشكلة الحدود في جنوب السودان: ان الدفاع عن حقوق الجماعات العرقية في المناطق يمكن ان يستخدم كقناع للنزاع على المستوى الوطني للسيطرة على الموارد الطبيعية بين الاحزاب السياسية المهيمنة في الخرطوم وجوبا.

ويضيف ان الاختلافات بشأن الاستخدام المشترك للارض على جانبي الحدود التي كانت تحل بسهولة نسبيا بين المجتمعات المحلية في المنطقة تبعا لاعراف وممارسات حل المنازعات التي طورتها هذه المجتمعات قبل الاستقلال (أي قبل مرحلة الحروب الاهلية التي ضربت اطنابها في السودان بعد هذا التاريخ) قد تعقدت الان بفعل سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية التي اعطت اولوية كبيرة لاستغلال الاحتياطيات النفطية وتوسيع برامج الزراعة الآلية.

وحاولت الحكومة السودانية في مفاوضاتها مع الحركة الشعبية اعتماد الترسيم المعروف للحدود بين الشمال والجنوب في لحظة الاستقلال عام ١٩٥٦، وحاولت تأجيل النظر في قضايا ابيي وجبال الانقسنا وجبال النوبة، وفصل مسار التفاوض عليهما الذي ظلت الحركة الشعبية تعتبره مطلبا جوهريا لديها لاسيما ان الكثير من قادتها وعناصرها قد تحدروا من هذه المناطق.

ويعرف الباحث موسى محمد الدود جبارة في بحثه "دور قبائل التماس في تحقيق التعايش السلمي في مرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان" مناطق التماس بأنها "عبارة عن شريط من الأراضي يغطي جانبي الحدود الفاصلة/ الواصلة بين جنوب السودان وشماله.وبمعنى أدق تقع مناطق التماس المعنية بين خطي العرض ٧و١٣ درجة شمال خط الإستواء وخطي الطول ١٤ و٣٤ درجة شرق خط غرينتش.

وتمتد على امتداد الحدود بين الجنوب والشمال البالغة ٢٠١٠ كم بدءا من ولاية جنوب دارفور من اقصى الشرق على الحدود مع جمهورية افريقيا الوسطى مرورا، بولاية جنوب كردفان، و ولاية النيل الأبيض، و ولاية سنار وولاية النيل الأزرق في الشرق على الحدود مع اثيوبيا.

وتتوزع التركيبة الديمغرافية للقبائل والجماعات العرقية حسب الباحث نفسه في ٨١ قبيلة أي حوالي ١٤٪ من مجموع القبائل السودانية.

ويوزعها على جانبي الحدود في القبائل التي تعيش شمالا مثل "قبائل السلامات،التعايشة،أولاد راشد، المهادي، الترجم، بني هلبة،الفلاتة، القمر، أبودرق، كريش، الهبانية، البرقد، البرتي، التنجر، الرزيقات، المعاليا، المسيرية، الحوازمة، الزيود، خزام، النوبة، الداجو، شات، الجكس، الضباب، الدواليب، المسبعات، الدوالة، الواغداب، النوبة، تقلي،الجمع، الجوامعة، الشوابنة، الشنابلة، البزعة،الكواهلة، أولادحميد، سليم، الأحامدة، السلمية، الصبحة، النبهة، كنانة، نزي، رفاعة الهوي، البرقو، الصليحاب، الهوسا، البرنو، البرون، الفونج، الأدوك والوطاويط.

والاخرى التي تسكن تحت خط الحدود الجنوبي في أقصى شمال ولاية غرب بحرالغزال، ولاية شمال بحرالغزال،ولاية ورارب وولاية أعالي النيل.حيث تسكن قبائل الفراوقيه، فرتيت، نقولقوليه، بيقو، أندوقو، أندري، توقو، نجانقول، صارا، كارا، شالا، بنقا، قنجا، دابا، كريش، شات، قولو،يولو ، اللوا(الجور) ،بلنده ، الدينكا،النوير، الشلك والأنواك.

ويرى البروفسور فرانسيس دينق الباحث المعروف ومعاون الامين العام للامم المتحدة لشؤون اللاجئين إن هذه المنطقة لاسيما منطقة تداخل قبائل الدينكا نقوك والمسيرية تمثل مثالا للتعايش والتعاون والتمازج الثقافي مع الاحتفاظ بالهوية المميزة في الوقت نفسه، وكانت بنظره ونظر الكثير من الباحثين تمثل "نموذجا مصغرا للسودان" ، وقد تهدد هذا التعايش بشكل كبير مع الاستقطاب السياسي الحاصل بين الجنوب والشمال وسياسات الاستثمار والسيطرة على الثروات في المنطقة على المستوى الوطني الاوسع.

ابيي .. قنبلة موقوتة

جعل وجود مناطق الاستثمار النفطي في منطقة ابيي وتسليط الضوء الاعلامي الكبير عليها منها النموذج الابرز لمشكلة مناطق التماس بين الجنوب والشمال.

ولم تحسم اتفاقية نيفاشا امر هذه المنطقة المتنازع عليها فظلت محل شد وجذب ونقطة خلاف وتوتر دائمة في المفاوضات اللاحقة بين الحركة الشعبية التي تطالب بضمها إلى ولاية بحر الغزال والمؤتمر الوطني الذي يرى انها تابعة لولاية جنوب كردفان الشمالية، كما جرت عدة محاولات للوصول الى تفاهمات بشأن ترسيم حدودها وحسم امرها الا انها باءت بالفشل.

وحسب بروتوكول أبيي ومبادئ الاتفاق حولها قامت لجنة من الخبراء بمحاولة دراسة المسألة ورفع تقريرها إلى طرفي اتفاق نيفاشا، وهو التقرير الذي اثار خلافا اخر اذ رفضته الحكومة السودانية واحتجت بأن لجنة الخبراء تجاوزت التفويض الممنوح لها بموجب اتفاقية السلام الشامل، والخاص بتحديد وترسيم حدود منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة والتي أحيلت إلى كردفان عام ١٩٠٥م.

وانعكس الخلاف في تولد دوامة توتر وخلاف في المنطقة أدت الى احتراب داخلي بين الجماعات العرقية المختلفة في مدينة ابيي في ايار عام ٢٠٠٨ اسفرت عن مقتل اكثر من ١٠٠ شخص وتشريد الالاف وتدمير وحرق المنازل والممتلكات.

فقد اتفق الطرفان على رفع قضية أبيي الى محكمة التحكيم الدولية في لاهاي التي استمعت الى كلا الطرفين وجاء قرار التحكيم في ١٧ تموز ٢٠٠٩ وسطيا أرضى الطرفين اللذين أكدا التزامهما بتطبيق قرار المحكمة الدولية، على الرغم من اعلان بعض الجماعات العرقية على الارض رفضها للقرار

ورأت المحكمة في قرارها أن لجنة الخبراء الدولية التي أوكلت إليها مهمة ترسيم حدود المنطقة "تجاوزت تفويضها في بعض النقاط"، وبشكل خاص في الحدود الشرقية والغربية لأبيي التي تحتاج إلى تعديل أو إعادة ترسيم..

ولم تحسم مثل هذه القرارات جوهر المشكلة التي تركتها اتفاقية السلام الشامل الى عبارة غامضة هي المشورة الشعبية التي تعني الاستفتاء الشعبي لاهالي المناطق المتنازع عليها، وهو الاستفتاء الذي ظل موضع نزاع وتفسيرات مختلفة بين الشريكين وتم تأجيله عن موعده المقرر مع استفتاء الجنوب الذي يجري اليوم الاحد ، ولم يحدد بروتوكول ابيي بصورة قاطعة من يحق له أن يصوت في الاستفتاء. اذ تطالب حكومة الجنوب بأن يكون من يحق له التصويت هو من كان مقيما لمدة عام بالمنطقة الامر الذي يعني استبعاد قبائل المسيرية الشمالية التي تقيم في المنطقة في موسم الرعي وترتحل شمالا مع موسم الامطار.

حفرة النحاس وكنجي

في الحدود الشمالية الغربية تطالب حكومة الجنوب بفك الارتباط الاداري لمنطقة كفيا كنجي وحفرة النحاس من ولاية جنوب دارفور، الخاضعة لادارتها منذ اكثر من ٥٠ عاما أي منذ استقلال السودان واعادة ضمها الى ولاية غرب بحر الغزال الجنوبية.

وقد تبدو مثل هذه المطالبة مجرد مطالبة بتحويل اداري، بيد ان الواقع الديمغرافي والتاريخي في المنطقة يضم الكثير من التعقيدات التي تجعل منها ايضا منطقة خلاف وتفسيرات متباينة، سواء من ناحية تنقل وعلاقات القبائل الرعوية في المنطقة، او سياق العلاقات التاريخية مع مملكة دارفور المجاورة او الكيانات السياسية اللاحقة في المنطقة، فضلا عن اهميتها الاستراتيجية للجانبين.

وكانت هذه المنطقة تابعة اداريا الى ولاية بحر الغزال قبل تقسيمها، ثم انتقلت بعد استقلال السودان وتحديدا اثناء حكم الرئيس السوداني عبود الى ولاية جنوب دارفور.

وتقع المنطقة ضمن منطقة رعي واسعة تمتد حسب الباحث ادوارد توماس الذي كتب كتابا عنها على مساحة تقدر بحوالي مساحة كوريا الشمالية والجنوبية مجتمعتين او البرتغال واليونان، وتمتد على مساحة ٩٣،٩٠٠ كم مربعا في ولاية غرب بحر الغزال ومساحة ١٢٧،٣٠٠ في جنوب دارفور. اما منطقة كافيا كنجي وحدها فتبلغ مساحتها حوالي ٢٥،٠٠٠ كم مربع أي بحجم مساحة بورتوريكو.

وتتمتع هذه المنطقة بأهمية ستراتيجية كبيرة، لما تتوفر عليه من ثروات معدنية كبيرة، لاسيما النحاس الذي تم تعدينه واستخراجه منها منذ اوقات بعيدة فضلا عن وجود كميات من الذهب والنفط واشارات الى وجود اليورانيوم. كما ان لها اهمية عسكرية كبيرة بالنسبة لشمال السودان الذي يخوض حربا ضد حركات التمرد في دارفور.

وسبق لحكومة الجنوب ان قالت ان جماعة جيش الرب الاوغندية المتمردة تعمل في المنطقة بعلم حكومة الخرطوم الامر الذي نفته الحكومة السودانية حينها.

وعلى الرغم ان عدد السكان في هذه المنطقة الواسعة قليل جدا ويقدر ب ٥ الى ١٥ الف شخص الا ان حركة الاقوام والجماعات الرعوية فيها تجعل منها ايضا منطقة اختلاط وتمازج جماعات قبيلة مختلفة.

وتوجد في هذه المنطقة قبائل متعددة كقبائل البنقا والكارا واليولو والدنقة والبرنو والفلاتة والبرتي، بيد ان ثمة تبادلاً للاتهامات بأن بينها من هو الاصيل في السكن في المنطقة والوافد.

الاتحاد الأوروبي رفض دعوة لزيارة مواقع نووية

جولة جديدة من الشد والجذب بين إيران والغرب بشأن ملفها النووي

□ بودابست / رويترز

في الوقت الذي وصف فيه دبلوماسيون غربيون الدعوة الايرانية على انها محاولة لشق صف الدول الست بهدف اضعاف العقوبات المفروضة عليها بسبب أنشطتها النووية ، قالت كاثرين اشتون مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي امس الاول الجمعة ان الاتحاد سيرفض دعوة من ايران لزيارة منشاتها النووية لكنها لا تزال متفائلة بشأن محادثات مع طهران في وقت لاحق الشهر الجاري.

وكانت ايران قد وجهت خطابات لعدد من السفراء لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا تدعوهم فيها لزيارة موقعين — منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم ومجمع أراك للماء الثقيل — في الاسابيع القادمة ، ولم توجه ايران الدعوة الى كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة لكنها دعت المجر التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي حتى يوليو تموز المقبل للانضمام الى الزيارة.

وقالت اشتون لرويترز بعد محادثات اجرتها مع يانوس مارتوني وزير خارجية المجر "سأقول ان دور التفتيش على المواقع النووية منوط بالوكالة الدولية للطاقة الذرية واهل ان تضمن ايران ان تتمكن الوكالة من الذهاب والاستمرار في عملها وان تكمله" مشيرة الى أن الدعوة ستقابل بالرفض. وبينما تجاهلت طهران الولايات المتحدة والقوى الثلاث الاعضاء بالاتحاد الاوربي تم توجيه الدعوة لكل من روسيا والصين اللتين تشاركان في محادثات نووية متقطعة مع ايران.

وصرحت اشتون بأنها تشاورت مع روسيا والصين قبل أن تتخذ قرارها بضرورة رفض الدعوة.

وقالت " تشاورت مع الاعضاء الاخرين في مجموعة الدول الثلاثة زائد ثلاثة (القوى الست)التي وجهت لها الدعوة. رأيي هو انه على الرغم من انني لا أنظر نظرة سلبية الى هذه الدعوة الا ان هذا ليس عملنا فتفقد المواقع وتحديد ماهيتها يتطلب خبرة" مشيرة الى مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشتبه الغرب في ان البرنامج الايراني يهدف الى تصنيع أسلحة نووية. وتنفي طهران ذلك وتقول ان برنامجها سلمي لتوليد الطاقة.

وفي فيينا قال مبعوث ايران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرويترز ان معظم السفراء المعتمدين لدى الوكالة ممن وجهت لهم الدعوة من "الشمال والجنوب والشرق والغرب" أكدوا أنهم سيشاركون لكنه لم يذكر أحدا بالاسم. وقال علي أصغر سلطانية "نرحب بمجيء كافة الاصدقاء معا في أقصى درجات الشفافية لتفقد منشاتنا النووية وهذه مبادرة ايجابية للغاية من ايران " ، لكنه رفض التعليق على تصريحات أشتون قائلا انه لم يتلق ردا رسميا من الاتحاد الاوروبي.

ووصف دبلوماسيون غربيون دعوة طهران بانها محاولة لشق صف الدول الست بهدف اضعاف العقوبات المفروضة على ايران بسبب أنشطتها النووية. واعتادت الصين وروسيا تبني موقف أكثر لينا تجاه ايران. ولم يعلن في هذا الأثناء موقفهما من الدعوة الايرانية.

وقال دبلوماسيون غربيون في وقت سابق من الاسبوع الماضي ان الاتحاد الاوروبي وروسيا والصين يجب ان يرفضوا الدعوة. وذكروا انه يجري تشجيع موسكو وبكين على رفض دعوة تفقد مواقع نووية لان هذا سيضر بالجبهة الموحدة لمجموعة "الخمسة زائد واحد" التي تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن بالامم المتحدة بالاضافة الى المانيا.

غلاء المعيشة وانتشار المحسوبية والفساد وارتفاع نسب البطالة تدفع الجزائريين إلى احتجاجات عنيفة

□ الجزائر / متابعة إخبارية

في إشارة إلى ان العام الجديد قد لا يكون عاما جيدا للجزائريين عاشت العاصمة الجزائر وعدد من المدن الاخرى اجواءً من التوتر خلال الايام القليلة الماضية وذلك على وقع احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق عى ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية وارتفاع نسب البطالة وقلة المساكن وانتشار المحسوبية والفساد وحياة " البؤس " التي يقول الجزائريون انهم يعيشونها حاليا. وقالت صحيفة الخبر الجزائرية إن شخصا قتل في الاشتباكات بين الشرطة والمحتجين على غلاء الأسعار ليكون أول قتيل يسقط في هذه المواجهات،جاء ذلك فيما عقد امس السبت اجتماع وزاري لبحث الأزمة.

وذكرت الصحيفة امس أن الشاب يبلغ من العمر ١٨ عاماً و قتل أمس الأول في صدامات بين متظاهرين و الشرطة الجزائرية في منطقة عين الحجل في محافظة المسيلة التي تبعد ٣٠٠ كلم جنوب شرق الجزائر ، ولم يؤكد اي مصدر رسمي الخبر، وقالت الصحيفة إن عز الدين لبزة قتل برصاص قوات مكافحة الشغب عندما حاول اقتحام مركز البريد مع شباب آخرين جرح ثلاثة منهم ، وقد هاجمت حشود من المتظاهرين الشباب أمس الاول مبان حكومية، وخاضت معارك في الشوارع مع الشرطة.

وشهدت الجزائر العاصمة بعضاً من أسوأ أعمال العنف، حيث استخدمت شرطة مكافحة الشغب لمواجهة شبان القوا قنابل حارقة ، وقد تم نشر الشرطة بقوة حول المساجد، كما اتخذت السلطات قرارا بتأجيل جميع مباريات دوري كرة القدم.

وذكرت وكالة فرانس برس أن المواجهات تجددت امس الاول الجمعة بين المتظاهرين وقوات الامن في العاصمة الجزائرية وعنابة شرقي البلاد ، وقالت أنباء إنه في حي بلوزداد الشعبي بالعاصمة استخدمت قوات الشرطة خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق مجموعات من الشبان رشقوا قوات الأمن بالحجارة والزجاجات.

وفي عنابة أفادت أنباء بوقوع اعمال عنف بعد صلاة الجمعة امس الاول ، وقالت تقارير إن حركة الاحتجاج امتدت إلى نحو عشر ولايات.

جانب من المواجهات العنيفة في الجزائر... أ.ف.ب

واتخذت قوات الأمن مواقعها حول المساجد وغيرها من مناطق التوتر المحتملة. وقد أنحت الحكومة الجزائرية باللائمة على المستوردين في ارتفاع تكاليف المواد الغذائية، وحثت التجار على تقليص الأسعار خلال الأسبوع الجاري .

وفي بجايه بمنطقة القبائل، على بعد نحو ٢٦٠ كلم شرقي العاصمة الجزائرية وكذلك في بومرداس، قطع المتظاهرون بعد ظهر الخميس الطرق الرئيسية بالاشجار وخصوصا من خلال اضرام النار بإطارات السيارات.

وقال شاهد عيان ان متظاهرين اضرموا بعد الظهر النار في مقر محكمة اكبو، بالقرب من بجايه ، وفي عنابة، على الحدود التونسية، افاد مراسل وكالة فرانس برس ان قوات الامن اتخذت تدابير معززة حول مكاتب الولاية ولكن الوضع لا يزال هادئا.

وردد المتظاهرون شعارات مضادة للحكومة ومحتجة على ارتفاع تكلفة المعيشة واسعار المواد الغذائية، كما وجهوا اللوم الى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقه بأنه لم يبذل الجهد الكافي لمعالجة هذه المشكلات.

وأشارت تقديرات إلى أن سعر كيلوجرام السكر ارتفع من ٧٠ دينارا جزائريا(٠,٢٧٤ دولار) إلى ١٥٠ دينارا ، كما عبر المتظاهرون عن غضبهم من نقص المياه والطاقة وسوء التوزيع في مساكن الرعاية الاجتماعية.وشارك محتجون اخرون في التظاهرات احتجاجا على نقص الطحين في عموم البلاد الذي من المتوقع ان يؤدي الى شح في الخبز، مادة الغذاء الرئيسية في البلاد.

ولم تعلق الصحف الرسمية ولا السلطات حتى الان على هذه التظاهرات التي كانت احيانا عنيفة احتجاجا على ارتفاع اسعار بعض المواد الاساسية اعتبارا من الاول من كانون الثاني الذي بلغ حتى ٣٠ بالمئة.وتحدثت الاذاعة الوطنية قبل الظهر عن التظاهرات ونقلت تصريحات وزير التجارة مصطفى بن دابا الذي قال بعد لقاء الخميس الماضي مع منتجي ومستوردي الزيت والسكر –وهي من المواد التي شهدت اكبر ارتفاع في السعر– ان اجهزته "بدات تتحكم في الازمة" وان "تسويتها" ستبدا "نتائجها تظهر الاسبوع الحالي" .ولم يعلن اي مصدر رسمي اي حصيلة ضحايا، بينما تحدثت صحيفة الوطن الاسبوعية عن سقوط عدد من "الجرحى" لكن دون توضيحات.واستعادت شوارع العاصمة الجزائرية مظاهرها المعتادة صباحا بعد تنظيفها ورفع هياكل السيارات المحروقة فجر امس الاول الجمعة كما لاحظ مراسل فرانس برس.وفي حي باب الواد حيث كانت المواجهات عنيفة مساء الخميس الماضي بين مجموعات الشبان ورجال شرطة مكافحة الشغب الذين استعملوا الغازات المسيلة للدموع، لم يبق حطام في الشوارع على ما افاد مصور . واكد شاهد عيان انه راى شبانا يلقون زجاجات حارقة بينما راى اخر متظاهرين يحملون سيوفا.وفي حيي العناصر ودیار العافية، ما زالت اثار حريق بادية على محل بيع سيارات رينوه داشيا ومستودع اخر احرق الاربعاء الماضية في باب الواد لنفس الشركة. كذلك أضرمت النار في حافلة لشركة نقل العاصمة الجزائرية كما اكد احد السكان لفرانس برس لكن لم تبق صباح امس السبت سوى اثار النار على الطريق.وقالت امراة ترتدي الحجاب وهي تشير الى ما تحطم من حولها "لماذا فعلوا هذا؟ كنت ابكي امس في منزلي. ان الشبان لهم قضية لكن لا يمكن ان يدافعوا عنها بهذه الطريقة" .وفي مختلف انحاء العاصمة التي شهدت ليلة ساخنة يبدو ان كل شيء عاد لما كان عليه بينما نشرت الشرطة تعزيزات حول مساجد باب الواد وبلكور حيث احرقت الاطارات وحصلت الصدامات وكذلك في حي باش جراح واحياء فقيرة اخرى مكتظة بالسكان حسب صحافيين في تلك الاحياء.وفي حي باب الزوار القريب من المطار انتشرت تعزيزات من الشرطة قرب مراكزها وفي مركز تجاري جديد فخم دشن الصيف الماضي جوار فندق ميركور. كما طوقت قوات الشرطة جامعة باب الزوار المجاورة.وافاد مسافرون ان الطريق السريعة الساحلية الرابطة بين شرق العاصمة وغربها مقطوعة منذ عصر الخميس بعد مواجهات عنيفة وقعت ليلا بين قوات الامن وشبان اقاموا فيها المتاريس واضطروا السيارات الى العودة ادراجها.

ومنذ اكثر من اسبوع بقليل تحتج مجموعات من الشبان بمزيد من الشدة في مختلف انحاء البلاد على ما يسمونه "حياة البؤس" سواء بسبب البطالة –اكثر من ٢٠٪ من الشبان عاطلين عن العمل– او قلة المساكن.كما يحتج الشبان الذين تقل اعمارهم عن ثلاثين سنة ويشكلون ٧٥٪ من الجزائريين البالغ عددهم ٣٥،٦ مليون نسمة، على غلاء المعيشة والمحسوبية والفساد.

غدا ملف كامل عن الجزائر الماضي والحاضر والمستقبل